# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

## 1.1 المبحث الأول: المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين محمد –صلى الله عليه وسلم– وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،

فقد جاءت مبادئ الشريعة الإسلامية مستمدة من القرآن الكريم فيما يخص العدل بين الناس، وذلك في مواضع متعددة منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾، (النساء، الآية 58)، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يفضّ المنازعات بين الناس ويستمع لأقوالهم في المسجد، وكذلك فعل الخلفاء الراشدون في المرحلة التالية، ثم أصبح هناك دارٌ للقضاء، واهتمت الشريعة بتحقيق العدل وضمان المحاكمات العادلة، حيث كان يحضر المحاكمة جمهور من العامة، إضافة إلى القضاة والدفاع ويمكنهم سماع الأقوال والشهادة عليها، فلا يكون المتهم وحيداً مع القاضي، وهذا يحقق مستويات العدل جميعها[1].

لذلك ترسَّخ لدى المشرع الفلسطيني كغيره من المشرعين في الدول المختلفة أهمية حصول المتهم في مرحلة المحاكمة على ما يضمن له الحق في الحكم العادل، وذلك استناداً إلى الشريعة الإسلامية التي أقرت هذا المبدأ، إضافة إلى القوانين الدَّولية الخاصة بحصول المتهم على كل ما يلزمه كإنسان دون المسّ بكرامته سواء أُدين بالتهمة أو بُرئ منها.

1. يحي بن محمد بن هبيرة. د.ت. *الإفصاح عن معاني الصحاح* . دمشق: المطبعة العلمية. ص. 425.

وباعتبار الجريمة من الناحية القانونية فعلاً مقصوداً بخرق القانون الجزائي يتم ارتكابه دون مبرر وتعاقب عليه الدولة[2]، يكون من الضروري معرفة الإجراءات القانونية التي يجب أنْ تتخذ ضد المتهم خلال مرحلة التحقيق والمحاكمة، فإذا كانت الإجراءات المتخذة سليمة وفي إطار القانون، بالبعد عن التعذيب والإهانة واعطاء مرتكب الجريمة الحق في الدفاع عن نفسه وإبداء رأيه والاسباب التي دفعت إلى وقوعها، فإنّ مرحلة المحاكمة تكون ذات شفافية عالية ويستطيع المتهم الحصول على محاكمة عادلة مكفولة بالقانون.

وفي السياق نفسه فقد ضمن الفقه الإسلامي للمتهم الحقَّ في الحصول على حقوقه كافة خلال مرحلة المحاكمة، إذ اهتمت بمنصب القاضي وجعلته من المناصب العليا في الدولة، وأولته اهتماماً خاصاً، كما عملت على جعل هذا المنصب حيادياً يخضع له الأفراد كافة في الدولة من الحاكم إلى المحكوم، وله سلطة مطلقة يمكن من خلال مراقبة واستدعاء من كان إذا لزم الأمر والحاجة، واعتبر المسلمون على مرّ العصور أنّ سلامة القاضي والقضاء هو دليل على قوة الدولة وسلامة حكمها وتحقيقها للعدل، فكان أهمُّ ما سعت الدولة الإسلامية لتحقيقه جعلَ هذا المنصب ذي مكانة عالية[3].

وركَّزت الشَّريعة الإسلاميَّة على إجراءات ما قبل حدوث القبض على المتهم من حيث التحقيق وجمع الأدلة وغيرها من الخطوات، كما اهتمت بالمساواة بين المتخاصمين في مجلس القضاء، وهذا الاهتمام شمل تحقيق العدل المطلق بينهم، لذلك حققت الشَّريعة الإسلاميَّة تقدماً فيما يخصّ تحقيق المساواة بين الأفراد، حيث مَثُلَ الخلفاء والأمراء في الدولة الإسلامية أمام القضاء عندما كانوا خصماً لأفراد من الرَّعية.

2. عايد وريكات. 2013. *نظريات علم الجريمة*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع. ص. 10.
3. وهبه الزحيلي. 1989. *الفقه الإسلامي وأدلته*. ج. 8. دمشق: دار الفكر. ص. 6235.

وعلى الجانب القانوني تُعدُّ مباشرة الدعوى الجزائية من الإجراءات التي يتم اتخاذها في الدعوى، منذ لحظة تحريكها وإدخالها في حوزة القضاء المختص، حتى لحظة صدور حكم باتٍّ ونهائي في هذه الدعوى، لهذا فإنّ ما تقوم به النيابة من إجراءات تحقيقية يعتبر جزءاً من مباشرة هذه الدعوى، مثل تقديم الطلبات، وإبداء الدفوع والطعن في الأحكام، وإنّ المشّرع أوجب على النيابة أن تقوم بجزء من هذه الإجراءات بشكل وجوبي مثل تلاوة التهمة على المتهم واحاطته بتفاصيلها في محضر الاستجواب[4].

وللنيابة العامة دورٌ أيضاً في حصول المتهم على الضمانات الكافية خلال مرحلة المحاكمة، وضرورة التعامل معه على أنّه بريءٌ حتى تُثبت إدانته من خلال الأدلة والبراهين في قاعة المحكمة وفي مواجهة القاضي دون أن يكون هناك تدخلات منها، وفرض سلطاتها حيث يعتبر القانون النيابة العامة خصماً عادلاً وعاماً وشريفاً في دعوى الحق العام، وهذا التفويض الذي حصلت عليه النيابة يفرض عليها أن تعامل المتهم بحيادية، وأن تفرض فيه البراءة حتى صدور الحكم[5].

وينطبق ذلك على جهاز القضاء أيضاً كونه ينتمي إلى منظومة العدالة، وتنقسم المحاكم في فلسطين إلى محاكم شرعيّة ودينيّة، ومحاكم نظاميّة، والمحكمة الدستورية العليا، إضافة إلى المحاكم العسكريّة، أمّا القضاء الإداري فهو ما زال قضاءً غير مكتمل في فلسطين، حيث توجد محكمة إدارية واحدة تُعدُّ جزءاً من محكمة العدل العليا، والتي تكون أحكامها نهائية لا يجوز الطعن فيها، كما أنّ هناك نقصاً في المحاكم الخاصة بالأحداث، ومحاكم العمل وغيرها[6].

وعليه يكون الفصل بين سلطة الاتّهام، وسلطة القضاء ضرورة حيث تكون مهمة اتخاذ الإجراءات الماسّة بحرية المتهم، حصراً بالقضاء الذي يتخذها من خلال تقديره لظروف القضية، وعناصر الأدلة

4. نبيه صالح. 2006. *شرح مبادئ قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني*. فلسطين: مكتبة دار الفكر.

5. مصطفى عبد الباقي.2015. *شرح قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني*. فلسطين: وحدة النشر العلمي.

6. مصطفى عبد الباقي.2016. "واقع النظام القضائي الفلسطيني. بين الاستقلال والفعّالية". *مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون*. ج. 43. ص. 1116.

ومدى الضرورة الموجبة للمساس بتلك الحريّة، وتبعاً لذلك يُعتبر المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته فعلاً وفقاً لإجراءات قانونية سليمة[7].

ولكون موضوع ضمانات حقّ المتهم في الحصول على المحاكمة العادلة في فلسطين من أهم ما تسعى إليه الدولة من أجل ضمان تحقيق العدالة كونها أصبحت مدرجة في المواثيق الدولية كافة الخاصة بحقوق الإنسان، فكان لابدّ من البحث في مدى تطبيق هذه الضمانات وحصول المتهم عليها، إضافة إلى البحث في تصرفات أفراد جهاز الشرطة الفلسطينية خلال هذه المرحلة، ومدى تطبيقهم للإجراءات القانونية المتبعة والمنصوص عليها قانوناً في تنفيد الأوامر الخاصة بالمتّهم أو المشتبه به في مرحلة المحاكمة، وذلك مقارنه مع الشّريعة الإسلامية على مرّ العصور، وكيفية تعامل القضاة المسلمين مع المتهمين خلال مرحلة المحاكمة، والقاء الضوء على طبيعة الضمانات التي تقدمها دار القضاء الإسلامية للمتهم خلال مرحلة المحاكمة.

### 1.1.1 مشكلة الدراسة

يُعدُّ المثول أمام محكمة مستقلة، عادلة، محايدة ومختصة تتوفر فيها ضمانات المحاكمة العادلة في حالات المخالفات الجنائية من أهم الحقوق المعترف بها عالمياً وتخضع للحماية بالمعاهدات الدَّولية، وكون النظام الفلسطيني نظاماً حديثاً من حيث النشأة والتطبيق، لهذا يمكن أن يعتريه بعض النقص والخلل المحتمل في التطبيق، فحداثة النظام القضائي وحداثة التشّريعات الفلسطينيّة التي تمت بعد دخول مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية إذ قبلها كانت القوانين الأردنية هي المطبقة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلَّة، وما زال منها بعض القوانين مطبقة حتى الآن مع تعديلات بسيطة عليها كقانون العقوبات الأردني لعام

7. عبد الستار الكبيسي. 1981. *ضمانات المتهم قبل وأثناء المحاكمة*. (رسالة دكتوراه). مصر: جامعة القاهرة . ص. 231.

1960م، وعليه فإن ضعف التطبيق ينشأ عن الظروف التي تمرُّ بها الأراضي الفلسطينيّة من المضايقات المتمثّلة بالاحتلال الإسرائيلي، وبسبب توافر مجموعة من الأسباب أهمها:

1. التقارير المختلفة التي اهتمت بالمحاكمة العادلة في فلسطين، كمؤتمر المحاكمة العادلة في فلسطين الذي انعقد في العام 2016[8]، بحضور خبراء القانون والهيئات الحقوقية، والشرطة الأوروبية، كذلك مؤتمر كلية الحقوق في جامعة الأزهر في عام 2016 [9]، والذي ناقش ضرورة وجود محاكمة عادلة للمتهمين الجنائيين وتوفير الضمانات كافة لهم، والتي ركزت جميعها على الاهتمام باستقلالية القضاء وعدم الضغط على الجهات المكلفة بالتحقيق والدفاع لتسهيل تحقيق العدالة.
2. الدراسات السابقة كدراسة أبو هلال[10] ودراسة حسونه[11] والتي بينت أنّ هناك اختراقات وتدخلات في عمل السلطة القضائية سواء فيما يخص المحاكمة للمتَّهم المدني أو العسكري، حيث إن هذا التدخل يؤدي إلى إضعاف سلطة القاضي في توفير محاكمة عادلة للمتَّهم.
3. التقارير الصَّحافية[12] التي توضح أنّ هناك بعض التجاوزات فيما يخص حصول المتَّهم على المحاكمة العادلة في القضاء الفلسطيني منذ مرحلة القبض عليه حتى مرحلة المحاكمة.
4. المقارنة بين تطبيقات المحاكمة العادلة في الشَّريعة الإسلاميّة وفي القانون الفلسطيني خلال مرحلة المحاكمة.

---

8. للتفصيل انظر : https://qanon.ps/news.php?action=view&id=19245 . التصفح في: 1 يوليو 2019.
9. انظر :http://www.alazhar.edu.ps/arabic/newsdetails.asp?id_no=12551 . التصفح في: 2 يوليو 2019.
10. جميل أبو هلال. 2003. *نظام العدالة الجنائية في فلسطين*. سلسلة العدالة الجنائية. فلسطين :معهد الحقو. جامعة بيرزيت. ص. 83.
11. يسري حسونه. 2018. "ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء العسكري الفلسطيني ". *مجلة العلوم السياسية والقانون*. ج. 2. عدد (8) . ص. 105.
12. للمزيد الاطلاع على انظر https://www.pal24.net/news/114646.html. التصفح في: 10 أغسطس 2019. ايضا: د. م. 7 فبراير 2016. "الحق تطالب باحترام ضمانات المحاكمة العادلة في قضية الدكتور عبد الستار قاسم". *مؤسسة الحق*. http://www.alhaq.org/ar/advocacy/2392.html. التصفح في: 2019/8/10. والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. 2019. *وضع حقوق الإنسان في فلسطين*. https://www.ichr.ps/.

كل هذا كان دافعاً بالإضافة إلى قلة الدراسات للحديث عن ضمانات حصول المتّهم على المحاكمة العادلة وتطبيق التشّريعات الفلسطينيّة، فآثر الباحث الحصول على الآراء المتخلفة فيما يخص تطبيق الضمانات في المحاكمة في المحاكم الفلسطينية، ومقارنتها بالضمانات المطبّقة في التشّريعات الإسلامية للمحاكمة، وإضافة دراسة جديدة في هذا المجال، إذ بعد اطّلاع الباحث على الدراسات الفلسطينية لم يجد أيَّ رسالة بذات المضمون والفحوى، فجاءت هذه الدراسة لتجيب عن التساؤل الرئيس الآتي: ما ضمانات حصول المتَّهم على المحاكمة العادلة وما مدى تطبيقها على ضوء القانون الفلسطيني والشَّريعة الإسلاميّة؟

### 1.1.2 أسئلة الدراسة

تتمثل أسئلة الدراسة فيما يأتي:

1. ما هي المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة في الشَّريعة الإسلاميّةٍ والقانون الفلسطيني؟
2. كيف ضمنت الشريعة الإسلامية والقانون الفلسطيني للمتَّهم الحصول على المحاكمة العادلة؟
3. ما الضوابط التي تسهم في قيام رجال الشرطة والقضاة بضمان حق المتَّهم في الحصول على كلّ حقوقه؟
4. ما مدى تطبيق الضمانات المتوفرة في تحقيق المحاكمة العادلة للمتّهم من وجهة نظر رجال القضاء والشرطة الفلسطينيّة والنيابة العامة والمحامين حسب الدراسة الميدانية.
5. هل هناك قصور في القانون الجزائي الفلسطيني بتطبيق القانون من وجهة نظر النظام القضائي الفلسطيني؟

### 1.1.3 أهداف الدراسة

تلتزم الدراسة بالحصول على الأهداف الآتية:

1. توضيح المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة في الشَّريعة الإسلاميّة والقانون الفلسطيني.
2. بيان أهم الضمانات التي أقرها التشريع الإسلامي والقانون الفلسطيني للمتَّهم الحصول على المحاكمة العادلة.
3. التعريف بالضوابط التي تسهم في قيام رجال الشرطة والقضاة بضمان حق المتَّهم في الحصول على كلّ حقوقه.
4. التعرف على نتائج تطبيق الضمانات المتوفرة في تحقيق المحاكمة العادلة للمتّهم من وجهة نظر رجال القضاء والشرطة الفلسطينيّة والنيابة العامة والمحامين حسب الدراسة الميدانية.
5. التعرف على القصور في القانون الجزائي الفلسطيني بتطبيق القانون من وجهة نظر النظام القضائي الفلسطيني.

### 1.1.4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يأتي:

1. الحاجة إلى دراسة تجمع بين العمل القضائي في ضمان حق المتَّهم في الحصول على كل ما يحتاجه للدفاع عن نفسه، وعمل الشرطة في توفير الحماية له في مراحل قبل المحاكمة إلى صدور الحكم، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية.
2. توفير دراسة توضّح لأفراد المجتمع حقَّهم في الحصول على المحاكمة العادلة من خلال نشر الوعي بأهمية دراسة القوانين ومعرفة حقوقهم.

3. تتناول موضوعاً مهماً سيكون له أثرٌ على أداء العاملين في الشرطة الفلسطينيّة بعد إجرائها حيث تطبيقهم للإجراءات القانونية في التعامل مع المتَّهمين يؤدي إلى تغير ايجابي في سلوكهم، وهذا له أثرٌ كبيرُ على تعزيز مبادئ حقوق الإنسان.

4. تسليط الضّوء على الضمانات التي أقرتها الشَّرعية الدَّولية، والقانون الفلسطيني فيما يخص المتَّهم في مرحلة المحاكمة كونها حقاً للمتّهم.

5. إضافة دراسة في هذا المجال يمكن الاستفادة منها على الصعيد التطبيقي كتجربة حقيقة وواقعية لطريقة عمل جهاز الشرطة الفلسطينيّة والقضاء الفلسطيني.

6. قدمت الدراسة توصيات ومقترحات بعد عرض النتائج يمكن للمسؤولين في جهاز الشرطة الفلسطينيّة والجهاز القضائي الاستفادة منها في المرحلة المقبلة، كون الدراسة من النوع الاستطلاعي الاستشرافي.

## 1.2 المبحث الثاني: منهجية الدراسة

### 1.2.1 منهج الدراسة

تعتمد الدراسة المناهج الآتية:

المنهج التاريخي: إذ استعرض الباحث خلال دراسته تاريخ القضاء في الدولة الإسلامية وبعض نماذج الحكم، وذلك من المصادر والمراجع والدراسات ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة.

المنهج الوصفي التحليلي: وهو خاص بالجانب الميداني، إذ تم من خلاله تحليل النتائج الخاصة بإجابات المتَّهمين والمحامين وأفراد الشرطة تحليلاً كمياً باستخدام الاستبانة كأداة توزع عليهم، ثم استخدام المقابلة مع القضاة لمعرفة مدى التزامهم بالضمانات الخاصة بالمتَّهم في مرحلة المحاكمة.

### 1.2.2 أداتي الدراسة

إذ اعتمد الباحث على أداتين للدراسة:

1. الاستبانة والتي تم بناؤها بما يتناسب مع كل فئة من فئات مجتمع الدراسة، وتم الاعتماد على المصادر العلمية في صياغة البيانات والفقرات الخاصة بكل استبانة، إضافة إلى اعتماد الباحث على محكمين من الجامعات الفلسطينيّة إضافة للمشرف، والذين أبدوا الرأي حول كل استبانة وقدموا التُعدُّيلات اللازمة بناء على خبرتهم في مجال القانون الفلسطيني، وكونهم من أساتذة الجامعات الفلسطينيّة، حتى خرجت بشكلها النهائي القابل للتوزيع.

2. المقابلة والتي تم توزيعها على القضاة الفلسطينيين، وتمَّ بناؤها من المصادر ذات العلاقة بضمانات المتَّهم سواء في القانون الفلسطيني أو في الشَّريعة الإسلاميّة، ثم تمّ عرضها على المحكمين وابداء الرأي والخروج بشكلها النهائي.

على الجانب الآخر خضعت الاستبانات للتحليل الاحصائي باستخدام برنامج حزم البيانات الاجتماعية (*SPSS*) وذلك من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة بكل استبانة، واستخراج الدرجة الكلية للمتوسط الحسابي، ثم بعد ذلك تم التعليق على النتائج بما يتناسب مع واقعها وربطها بما يتناسب معها من الدراسات السابقة.

### 1.2.3 عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في عينة عشوائية من مجتمع المتَّهمين تبلغ (100) متهم، تم توزيع الاستبانة عليهم، ومعرفة آرائهم حول مدى حصولهم على الضمانات الخاصة بهم، وهل يتم تلاوتها عليهم قبل البدء بالمحاكمة؟ ومدى تنفيذ جهاز الشرطة لهذه الضمانات خلال مرحلة المحاكمة، والعينة الثانية هي

عينة النيابة العامة وتبلغ أيضاً (100) من أفراد النيابة العامة الفلسطينيّة، والذين تم سؤالهم عن مدى التزامهم بتطبيق حقوق المتَّهمين لمعرفة مدى التوافق والتطابق بين الإجابات مع ما عبرت عنه عينة المتَّهمين، كذلك تمّ الحصول على آراء (100) من المحامين العاملين في المحاكم الفلسطينيّة للحصول على آرائهم في حصول المتَّهم على حقوقه كافة خلال مرحلة المحاكمة، كذلك تم عمل مقابلة مع عينة من القضاة تبلغ (10) قضاة لمعرفة مدى تطبيق القانون وإعطاء المتَّهم لحقوقه كاملة قبل البدء بالمحاكمة.

### 1.2.4 حدود الدراسة

**الحدود المكانية:** غطت الدراسة فلسطين، كالمحاكم ومراكز التحقيق، والنيابة العامة، اقتصر البحث على الجانب الفلسطيني والحدود الفلسطينيّة والقوانين الفلسطينيّة ولم يتم تجاوزها إلا في بعض الشواهد من القوانين الأخرى وهي قليلة جداً بشكل عام في الدراسة، وركزت الدراسة على الموضوعات الخاصة بضمانات المتَّهم في مرحلة المحاكمة، من خلال الوصول اليها تدريجيًا بعد الحديث عن ضمانات المتَّهم في المراحل السابقة بشكل سريع لتكون واضحة أمام القارئ وهي في مرحلة التحقيق الابتدائي وضمانات القبض والتوقيف والحبس وغيرها.

**الحدود الزمانية:** غطت الدراسة الفترة الزمانية الخاصة بالدراسة وهي من العام 2019-2023، فيما غطت قانونيا القوانين في الفترة الممتدة ما بين عامي 1960م حتى العام 2020م، إذ شملت القانون الأساسي الفلسطيني، وقانون الإجراءات الجزائية وهي قوانين مستحدثة بعد اتفاق أوسلو،

الحدود الإجرائية: وعلى الجانب الإجرائي اهتمت الدراسة بالحصول على آراء المتَّهمين كونهم جزءاً من القضية، أيضًا حصلت على رأي المحامين ورأي القضاة والنيابة العامة، وهذه الجهات هي المسؤولة عن ضمان المتَّهم وحقوقه خلال المراحل المختلفة في تطبيق القانون بدءاً من النيابة وانتهاءً بالقضاة، إذ

وجود آراء الجميع يعني البحث في صُلب القضية وبيان الأسس التي بنيت عليها عملية المحاكمة في المحاكم الفلسطينيّة والاتّجاه نحو الإبقاء على الطريقة ذاتها، أم البحث عن تطبيقات وتُعدُّيلات للقوانين الفلسطينيّة لضمان جودة المحاكمة العادلة واعتبار المتَّهم بريء وله الحقوق كافة حتى يثبت العكس.

## 1.3 المبحث الثالث: الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة التي استفاد منها الباحث في دراسته والتي كان لاطلاعه عليها دور كبير في توضيح الرؤية العامة التي استند اليها في دراسته والتي أيضا افادته مما جاء فيها من نتائج توصل إليها الباحثون فيما يتعلق بالمحاكمة العادلة، وهي مرتّبة من الأقدم إلى الأحدث ما يأتي:

### 1.3.1 الدراسات المتعلقة بضمانات المحاكمة في الشريعة الإسلامية

جاءت دراسة علي العاتري (2012)[13] لتبين ضمانات المتهم في الشَّريعة الإسلاميّة ، حيث سلط الباحث الضوء على أهمية تضييق ضمانة البراءة، وهذه الضمانة مهمة كونها تساعد نفسيا المتهم على اعتباره غير مذنب حتى يتم النطق في الحكم، إذ أن المتَّهم بريءٌ حتى يثبت الحكم عليه، كما تبين من خلال الدراسة أنّ التّشريع الإسلامي حيّد القاضي، وأعطى له صلاحيات واسعة، كذلك جعل سلطة القاضي أعلى سلطة في الحكم، وتتمثل نقاط القوة في كون الدراسة اهتمت بالشَّريعة الإسلاميّة في تعاملاتها مع المتَّهم.

الدراسة مهمة في مجالها وهي من الدراسات التي تفيد الباحث في دراسته فيما يتعلق بضمانات المتهم ضمن إطار الشريعة الإسلامية، إذ هذه المباديء الخلاقة التي تعزز ثقة المتهم في كونه قد يحظى

13. علي العاتري. 2012. "ضمانات المتهم في التشريع الجنائي الإسلامي". *مجلة الحقوق*. ج. 10. عدد (2).

بالبراءة إذا كان فعلاً بريئا، في حين أن اعتباره متهماً يؤثر في ثقته بنفسه وقد يُظلم دون أن يعرف، وتختلف الدراسة في كونها ركزت على ضمانات المتَّهم في التشريع الإسلامي فقط وتناولته بشكل خاص، في حين أنّ الدراسة الحالية ركزت على التَّشريع الإسلامي والقانون الفلسطيني بشكل عام من خلال الحديث عن الرؤية الإسلاميّة، ثم رؤية القانون الفلسطيني والعمل على مقارنة بالطرق المطبقة تبعًا للظروف والزمن.

اما دراسة الطاهر زواقري (2016)[14] والتي هدفتْ إلى التعرف على معايير المحاكمة العادلة في الفقه الإسلامي. والتي تكونت من خمسة محاور رئيسة. تناولت اختيار القاضي الأصلح للمنصب، حيث إن اختيار القاضي الأصلح هو رأس أمر تجسيد المحاكمة العادلة في الفقه الإسلامي. ثم استقلالية القضاء، حيث لا يخضع القضاة في ممارستهم لمهامهم لسلطات أي جهة أخرى وأن يكون عملهم خالصاً لإقرار الحق والعدل، خاضعاً لما يمليه الشرع والضمير دون أي اعتبار آخر. والمحور الثالث أشار إلى علانية الجلسات، حيث أنْ تكون جلسات القضاء مفتوحة أمام الجميع فيحضرها الخصوم وغيرهم. والمحور الرابع استعرض المساواة أمام القضاء، حيث يقصد بالمساواة لغة السواء والعدل يُقال ساوى الشيء إذا عدل وساويت بين الشيئين إذا عدلت. والمحور الخامس تحدث عن التوسعة على القضاة في أرزاقهم، فهو معيار عام يحفظ للقضاة كرامتهم ويبعدهم عن الاطلاع تحت ضغط الفقر والحاجة إلى ما ليس لهم حق فيه، ويكون ذلك بضمان مسكن مريح آمن، وراتب كريم، وقد ثبت في السنة الشريفة وفي التاريخ الإسلامي أن النبي  والخلفاء من بعده كانوا يجعلون للقضاة أرزاقاً على منصب القضاء، وهو الأساس الذي جوّز به الفقهاء حق القاضي في الحصول على راتبه. واختتم البحث بالإشارة إلى أن حقوق المتَّهم وحقوق الضحية أثناء المحاكمة مكفولة في الفقه الإسلامي من خلال اعترافه وتجسيده

14. الطاهر زواقري. 2006. "معايير المحاكمة العادلة في الفقه الإسلامي". *مجلة الاجتهاد القضائي*. عدد (13). ص. 83-89.

للمعايير الأساسية للمحاكمة العادلة ما يضمن للقضاء مكانته وهيبته واستقلاله وحظر التدخل في شؤونه من أيّ جهة كانت.

وأوضحت الدراسة السابقة الضمانات الخاصة بالمتَّهم في الشَّريعة الإسلاميّة، وهي من الدراسات المهمة في جانبها، إذ بينت طريقة الرسول –عليه السلام– في الحكم بين الناس بكتاب الله، واستفاد الباحث منها في دراسته فيما يخص الجانب المتعلق بالمحاكمة العادلة في الشَّريعة الإسلاميّة، وتختلف عن الدراسة الحالية في كونها ركزت على الشَّريعة الإسلاميّة فقط، وبشكل نظري، فيما اهتم الباحث بالجانب الإسلامي كاملاً مع القانون الفلسطيني.

أما دراسة عبد العال بوعلام(2020)[15] يُعدُّ العدل أساس الحكم والملك؛ لذا فقد أولاه الإسلام اهتماما كبيرا فوضع للقضاة شروطا معينة ووضع لكيفية إجراء المحاكمات سبيلاً مُحكما، وأهم بشرٍ من بعد رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وأبي بكر الصديق وفّق في هذا هو عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– من خلال نصائحه وتوجيهاته للقضاة والولاة في كيفية تسيير المحاكمات العادلة، ولعل أهم هذه التوجيهات ما بعث به إلى أبي موسى الأشعري فوضع له وثيقة القضاء والتي تُعدُّ دستور المحاكمات العادلة، من هذا المنطلق تم دراسة تلك الرسالة ومقارنتها بمحاولات فقهاء القانون لتطبيق المحاكمة العادلة في القانون.

تركز الدراسة على الجانب الخاص بالشَّريعة الإسلاميّة من ناحية القضاة في التشريع الإسلامي، والاهتمام وكيفية سير المحاكمات، وقد استفاد الباحث منها في هذا الجانب، وتعتبر الدراسة الحالية أشمل وأوسع في كونها تطرقت إلى التشريع الإسلامي كاملاً فيما يخص ضمانات المحاكمة، كما أنها تطرقت إلى القانون الوضعي ومقارنته.

15. عبد العال بوعلام. 2020. "المحاكمة العادلة في الإسلام من خلال رسالة عمر بن الخطاب الى أبي موسى الاشعري". *مجلة الواحات للبحوث والدراسات*. ج. 13. عدد (2). ص. 66-687.

في حين جاءت دراسة جمال عبد اللطيف(2020)[16] لتوضح الحق في المحاكمة العادلة بين السنة النبوية الشريفة والقوانين الوضعية وحق الإنسان في المحاكمة العادلة. إذ ناقشت حق الإنسان في محاكمة عادلة في السنة النبوية، والتوجيه النبوي للحفاظ على حق الإنسان في المحاكمة العادلة، ومفهوم حق الإنسان في محاكمة عادلة. كما أشار المقال إلى ضمانات المحاكمة العادلة؛ حيث هناك ضمانات محاكمة عادلة قبل المحاكمة حيث (الحق في الحرية، والحق في الاستعانة بمحام قبل المحاكمة، والحق في المعاملة الإنسانية وعدم التعرض للتعذيب)، كما هناك ضمانات أثناء المحاكمة حيث تتعدد الضمانات التي وضعها القانون الوضعي والقوانين الدولية لضمان حق الإنسان في المحاكمة العادلة أثناء سير المحاكمة نفسها وتتمثل في، (الحق في المساواة أمام القانون، والحق في النظر المنصف والعلني للقضية، والحق في المحاكمة أمام محاكمة مختصة، والحق في افتراض براءة المتهم). واختتم المقال بالقول بأن السنة النبوية قد تميزت عن القوانين الوضعية ليس فقط في أفضلية السبق الزمني فقط؛ بل في عدة أمور أخرى أهمها أنها كانت دائمًا تفترض براءة المتهم وتضع حزمة من الإجراءات الهامة من أجل التأكد من قيام المتهم بالجريمة.

### 1.3.2 الدراسات المتعلقة بضمانات المحاكمة في القانون

جاءت دراسة غريب الطاهر (2014)[17] بعنوان ضمانات المحاكمة العادلة في قانون الإجراءات الجزائية، هدفت الدراسة البحث في ضمانات المحاكمة العادلة في ظل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، وذلك من خلال إبراز معنى المحاكمة العادلة، توصلت الدراسة إلى أنّ النظام الجنائي الجزائري حقق تقدمًا

[16] جمال عبد اللطيف.2020.حق الانسان في المحاكمة العادلة: بين السنة النبوية والقوانين الوضعية، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ج58، (668): 54-59.

17. غريب الطاهر. 2014. *ضمانات المحاكمة العادلة في قانون الاجراءات الجزائية*. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

واضحًا في مجال حماية الضمانات المقررة للمحاكمة العادلة بالنَّص عليها، وذلك في صلب قانون الإجراءات الجزائية، كما أنّ التشريع الجزائري عدّل وأضاف الكثير من النصوص بما يتفق وحماية الضمانات المقررة لتدعيم المحاكمة العادلة، كما توصلت الدراسة إلى أنَّ تحقيق المحاكمة العادلة لابدّ من أن يكون ضمن أجل قصير ومحدد وهو ما نصّ عليه المشرع الجزائري في أحكام القانون، وتتمثل نقاط القوة في كون الدراسة ركزت على ضمانات المتَّهم في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، وجاءت نقاط الضعف في كونها لم تقارن مع أيِّ قانون آخر، ولم تدرس ذلك بشكل ميداني، وإنما من خلال استقراء القوانين حيث تعمل المقارنة على بيان الخلاف بين القانون الجزائري والقوانين الأخرى العربية تحديداً في مجال المحاكمة العادلة، يحاول الباحث الاستفادة من الدراسة بما يضمن الحاجة الى ذكر أهمية المحاكمة العادلة في مرحلة المحاكمة، والحاجة الى الجهات التي تكون حاضرة خلال المحاكمة والتي ترتبط الضمانات

فيما بينت دراسة محمد محفوظ وآخرون(2014)[18] بعنوان المحاكمة الجزائية العادلة: مقاربة بين المعايير الدَّولية والقانون والممارسات العملية في تونس، هدفت الدراسة التعرف إلى مدى مطابقة الإجراءات الجزائية التونسيّة للمعايير الدَّولية في مختلف مراحل المحاكمة الجزائية والممارسات العملية التي تمت ملاحظتها من الشبكة، وقد استخدمت الدراسة الأداة المتعلقة بملاحظة المحاكمات من جهة، وأخرى بملاحظة الإخلالات التي تعتري الإجراءات من خلال دراسة ملفات القضايا حيث تم عمل فريق مكون من 250 من المهنيين التونسيين في مجال القانون لدراستها وملاحظة ورصد أي خلل، وقد توصلت الدراسة إلى وجود خلل في بعض المحاكمات ولم يحصل خلالها المتَّهم على حقه في المحاكمة العادلة استناداً إلى قانون الإجراءات الجزائية، وعليه أوصت الدراسة بضرورة وجود قاضٍ أو محامٍ من جهة

18. محمد محفوظ وآخرون. 2014. *المحاكمة الجزائية العادلة: مقاربة بين المعايير الدولية والقانون والممارسات العملية في تونس*. تونس: شبكة الملاحظة للعدالة التونسية اثناء المرحلة الانتقالية.

محايدة خلال مرحلة المحاكمة حتى يتم رصد أيّ خلل وتقديم تقرير بكون المحاكمة عادلة، أو تحتاج إلى إعادة النظر، تحديداً في الوقت الذي يتم فيه محاكمة عدداً كبيراً من المتَّهمين في يوم واحد.

وهي من الدراسات المهمة في موضوع حقوق المتَّهم في الحصول على الضمانات خلال مرحلة المحاكمة وتم الاستفادة منها في الادب النظري، إضافة إلى كونها دراسة ميدانية يمكن للباحث الاستفادة من أسلوبها في الشق الميداني من دراسته، وتختلف عن الدراسة الحالية في كونها ناقشت الإجراءات الخاصة بالمحاكمة العادلة في القانون التونسي دون التَّطرق إلى تطبيقات أخرى من قوانين الدول العربية أو الغربية فيما يخص المحاكمات العادلة، أو التطرق إلى الحقوق العامة التي فرضتها الشَّرعية الدَّولية فيما يخص حقوق الإنسان.

واهتمت دراسة محمد فريجة (2014)[19] والتي جاءت بعنوان ضمانات الحق في محاكمة عادلة في المواثيق الدَّولية لحقوق الإنسان، هدفت الدراسة التعرف إلى احترام الحق في محاكمة عادلة، كما جاء في المواثيق الدَّولية الخاصة بحقوق الإنسان، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ الحق في المحاكمة العادلة من الحقوق الأساسية للإنسان فهو أحد المبادئ الواجبة التطبيق في أرجاء العالم شتّى التي اعترفت بها العديد من المواثيق والاتفاقيات الدَّولية، والحق في الحاكمة العادلة يهدف أساساً للمساعدة على ضمان حقوق المتَّهمين وحمايتهم من أية محاولة لإساءة استغلال إجراءات التقاضي الجنائي لإيقاع الأذى بهم، ومنه فالحق في محاكمة عادلة يشكل حماية خاصة للشخص، وذلك من خلال الحيّز الذي يحميه وكذا ما تخصه الاتفاقيات والمعاهدات الدَّولية من اهتمام كبير لهذا الحق. والذي بدوره يحمي عدة حقوق أخرى، كحق الإنسان في سلامة جسده من التعذيب، وحقه في التقاضي وحقوق عديدة أخرى بحمايتها تضمن للفرد حقّه في محاكمة عادلة.

19. محمد فريجة. 2014. "ضمانات الحق في محاكمة عادلة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان". *مجلة الحكمة*. عدد (4). ص. 8-24.

وما توصلت إليه الدراسة مهم بشكل عام إذ ضمانة حصول المتَّهم على حقوقه كاملة يشعره بالثقة في المنظومة القضائية، فإذا كان ذا حق فإنّه يحصل على حقه، وإذا لم يكن ذا حق فإن القضاء لن يظلمه بل يحميه ضمن القواعد الدَّولية لحقوق الانسان وما نصت عليه الشَّريعة الإسلاميّة، وبهذا يتحقق العدل.

واستفاد الباحث من هذه الدّراسة كونها تناقش موضوع المحاكمة العادلة، والضمانات الخاصة بها في القانون الدولي وهي مهمة في الدراسة، إذ تفيد في ابراز القواعد الدَّولية الخاصة بالمحاكمة العادلة وحقوق الإنسان المختلفة في المراحل كافة من القبض حتى المحاكمة، فيما تختلف عن دراسة الباحث في كونها مطبّقة دولياً وعلى القواعد الدَّولية لحقوق الإنسان، فيما جاءت الدراسة الحالية على القوانين الفلسطينيّة فقط مع مقارنتها بالشَّريعة الإسلاميّة، إضافة إلى الجانب الميداني في الدراسة والذي لم تطبقه الدراسة السابقة.

فيما جاءت دراسة عبد الرحيم الزكري (2014)[20] بعنوان دور المحامي والقاضي في تحقيق المحاكمة العادلة، ركَّزت الدّراسة البحث في دور المحامي والقاضي في تحقيق المحاكمة العادلة. وانقسمت الورقة إلى ثلاث نقاط، وهي: أولاً: لقد جاء الميثاق الدّولي والمتعلق بحقوق الإنسان والذي يتضمن في طياته مبادئ وأسس تتعلق باحترام الفرد ومبادئ العدالة والتي مهدت لبدء نظام تحقيق المحاكمة العادلة، وجاءت بنصوص ومعايير تمنح الحق في افتراض البراءة، والحق في المساواة أمام القانون، والحق في المثول أمام محكمة مختصَّة ومستقلة وحيادية ومنشأة بحكم القانون، والحق في عدم التعرض للتعذيب، وعدم الاستشهاد بالأقوال المنتزعة تحت وطأة التعذيب، والحق في سرعة إجراء العدالة، والحق في علانية المحاكمة. ثانياً: دور القاضي في تحقيق المحاكمة العادلة، فاللقاضي دور كبير في إقرار صفة المصداقية

20. عبد الرحيم الزكري. 2014. "دور المحامي والقاضي في تحقيق المحاكمة العادلة". *مجلة المناظرة*. عدد (16-17). ص. 419-426.

للمحاكمة وعدالتها؛ فهو المحرك لها والساهر على بنودها واشكالاتها ولولاه لما تحقق العدل وما طُبق القانون، ولصارت الحياة غابة كبيرة تفترس فيها كل فريسة ضعيفة لا قوة لها. ثالثاً: دور المحامي في تحقيق المحاكمة العادلة، حيث تشكل المحاماة الدَّعامة الأساسية لتحقيق العدل وهي الحماية، فهي مهنة مستقلة تشكل مع القضاء سلطة العدل، فلا تنعقد المحكمة تحت طائلة البطلان إلا بوجود محامٍ، وهي تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدل وتأكيد سيادة القانون.

هذه الدراسة من الدراسات المهمة في هذا الجانب، إذ إنّ القاضي والمحامي من العناصر الأساسية لتطبيق ضمانات المحاكمة العادلة وهم جزء أساسي من المحاكمة، وتحقيق العدل منوط بهما، كما اهتمت الدراسة بالتطرق الى الضمانات كافة التي يحتاجها المتَّهم خلال المحاكمة والتي يجب على المحامي التنبه لها، وعلى القاضي الاهتمام بالأخذ بها، واستفاد الباحث من الضمانات الواردة في هذه الدراسة، وتختلف عن الدراسة الحالية في كونها ركزت على المحامي والقاضي فقط وبشكل نظري، في حين أن الدراسة الحالية ركزت على الجميع القاضي، المحامي، المتَّهم، النيابة، إضافة إلى المقارنة مع الشَّريعة الإسلاميّة.

أما دراسة عبد الجليل مفتاح (2015)[21] بعنوان مبادئ المحاكمة العادلة في دساتير المغرب العربي، هدفت الدراسة التعرف إلى المحاكمة العادلة في دول المغرب العربي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وذلك بتحليل نصوص المواد القانونية، وقد توصل الباحث في دراسته إلى أن الحق في محاكمة عادلة، هو أحد دعائم حماية حقوق الإنسان على المستويين الدَّولي والوطني، لذلك فقد حظي بعناية خاصة إذ نصت عليه المواثيق الدَّولية والدساتير الوطنية، وبما أنّ حماية حقوق الإنسان هي مسألة داخلية في المقام الأول. فإن البحث في موضوع المحاكمة العادلة من خلال تأسيسه القانوني يكون بالانطلاق من المبادئ التي تتضمنها الدساتير كأسمى وثيقة قانونية في الدولة ترسم وتحدد الإطار القانوني

21. عبد الجليل مفتاح. 2015. *مبادئ المحاكمة العادلة في دساتير المغرب العربي*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح. ص. 389-400.

وتضع الأسس والمرتكزات القانونية، وعليه فإن دراسة مبادئ المحاكمة العادلة في دساتير دول المغرب العربي الذي هو موضوع هذه المقالة يهدف إلى الوقوف على مدى انسجام أحكامها مع المعايير الدَّولية. وتتفق الدراسة مع ما يرغب الباحث في الوصول إليه من حقوق المتَّهم، كما أنها تفيده في الجانب النظري فيما يتعلق بالمحاكمة العادلة، وتختلف عن الدراسة الحالية في كونها ركزت على القانون المغربي فقط، ولم تهتم بالجانب الميداني، وهو الجانب المهم في هذه الدراسة، والذي حاول الباحث من خلاله تعزيز العلاقة بين التشريع وما يراه القضاة والمحامون والنيابة والمتَّهمون فيما يخص المحاكمة العادلة.

وجاءت دراسة المزمومي(2015)[22] بعنوان ضمانات المتَّهم في مرحلة المحاكمة: دراسة مقارنة بين نظام روما ونظام الإجراءات الجزائية السعودي، ركزت الدراسة التعرف إلى ضمانات المتَّهم في مرحلة المحاكمة الجنائية الدَّولية، من خلال دراسة مقارنة بين نظام روما ونظام الإجراءات الجزائية السعودي. واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي والمنهج التأصيلي. واستندت الدراسة على عدة مباحث، تناول المبحث التمهيدي ماهية ضمانات المتَّهم أمام المحكمة الجنائية؟ من حيث تعريف المتَّهم لغة واصطلاحا، تعريف الضمانات لغة واصطلاحاً، ماهية المحكمة الجنائية؟ وكشف المبحث الأول عن ضمانات المتَّهم المتعلقة بجهة القضاء، من حيث استقلال القضاء، والمساواة أمام القضاء. وتطرق المبحث الثاني إلى ضمانات المتَّهم أثناء المحاكمة، ومنها الدفاع، علانية المحاكمة، شفوية المحاكمة، المواجهة بين الخصوم في الدعوى، تقييد المحكمة بحدود الدعوى، تدوين إجراءات المحاكمة. وركز المبحث الثالث على ضمانات المتَّهم المتعلقة بالحكم القضائي، من حيث تسبيب الحكم القضائي الطعن في الحكم الصادر بالإدانة، عدم المحاكمة عن ذات الجرم مرتين. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن نظام الإجراءات السعودي جاء متضمنا كلّ الحقوق والضمانات التي يتمتع بها المتَّهم في مرحلة المحاكمة وبعد

22. المزمومي، محمد. 2015. "ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة: دراسة مقارنة بين نظام روما ونظام الإجراءات الجزائية السعودي". *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*. عدد (57). ص. 507-570.

صدور الحكم ولك ترجمة وتأكيدا لما تتضمنه النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) وتاريخ 1412/12/27 هـ الذي حرص على تقرير الحقوق الأساسية والمبادئ الأساسية للحقوق والحريات، ولقد تميز نظام الإجراءات السعودي بالوضوح والدّقة، حيث جعل المتَّهم أمام نصوص نظامية مكتوبة ومنشورة تتضمن حقوقه. كما خلصت النتائج إلى أن مبدأ علانية الجلسات من المبادئ الأساسية في نظام روما الأساسي ونظام الإجراءات الجزائية السعودي. وأوصت الدراسة بضرورة إلغاء المادة 16 من نظام روما الأساسي التي تنص على إرجاء التحقيق أو المقاضاة لمدة أثني عشر شهرا، حيث تعتبر تدخلا صارخا وإهدار لمبدأ مهم من مبادئ ضمانات المحاكمة العادلة ألا وهو استقلالية المحكمة حيث لا مبرر له مطلقا.

وهي من الدراسات المهمة التي قارنت نظام الإجراءات الجزائية السعودي مع نظام المحكمة الجنائية حيث تطبيق ضمانات المتَّهم في مرحلة المحاكمة في النظامين، وهي من الدراسات التي أفادت الباحث بشكل عام، وتختلف مع الدراسة الحالية التي ركزت على الشَّريعة الإسلاميّة مع القانون الفلسطيني.

وتطرقت دراسة سارة علي(2016) [23]بعنوان ضمانات المتَّهم الحدث أثناء المحاكمة العادلة، هدفت الدراسة إلى البحث في الضمانات التي أقرّها المشرّع الفلسطيني فيما يخصّ الحدث أثناء المحاكمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى أن تحقيق ضمانات المتَّهم الحدث أثناء المحاكمة يجب أن تتوافر محاكم خاصة للحدث للنظر في قضاياهم والعمل على التعامل معهم لا كمتهمين أو أنهم وصمة اجتماعية، بل يتم التعامل معهم على أساس الإصلاح والرِّعاية، وتوفير سُبل التقويم لهم، حتى يتم التوصل إلى المحاكمة العادلة، كذلك من أجل تحقيق المحاكمة العادلة يجب الاستمرار في علاج الحدث بعد مرحلة المحاكمة.

23. سارة علي. 2016. *ضمانات المتهم الحدث أثناء المحاكمة العادلة*. (رسالة ماجستير غير منشورة). فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

ومع كون هذه الدراسة خاصة بالأحداث في فلسطين، إلا انها مهمة في كونها تناولت القوانين الفلسطينيّة، واستفاد الباحث من هذه الدراسة كونها مطبقة في فلسطين، ويمكن الاستفادة منها في الأدب النظري للدراسة، وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في كونها تناقش المحاكمة العادلة للمتّهمين كافة، وكذلك تصرفات رجال الشرطة، والتطرق إلى الجانب الميداني واستقصاء آراء الجميع من العاملين في القضاء أو الشرطة، وحتى المتَّهمين والمحامين كأطراف في القضية.

أما دراسة شذى عودة واخرون (2016)[24] بعنوان قياس وتحليل خدمات وإجراءات جهاز الشرطة المدنية الفلسطينيّة، هدفت الدراسة التعرف إلى آراء المجتمع الفلسطيني في عمل الشرطة الفلسطينيّة، وتمثلت النتائج في أن النظرة العامة لجهاز الشرطة لها علاقة مباشرة بالقمع والإرهاب، كذلك يرى الأفراد أن جهاز الشرطة لا يقوم بواجبه على أكمل وجهه، كما تبين من النتائج أنّ هناك حاجةً لتوضيح رؤية وعمل جهاز الشرطة للناس، وتختلف دراسة الباحث كونها تلتزم بضمانات المحاكمة أي فترة المحاكمة للمتّهم، وتركز على عمل أفراد الشرطة في المحكمة، كذلك عمل النيابة العامة، واستفاد الباحث من هذه الدراسة في معرفة آراء الأفراد حول جهاز الشرطة، كذلك في المعلومات التاريخية الخاصة بالشرطة الفلسطينيّة.

استفاد الباحث من هذه الدراسة في كونها تحدثت عن الشرطة الفلسطينيّة وطبيعة عملها، وذلك في الجانب النظري من دراسته فيما يتعلق برجال الشرطة وعملهم، كما انها استقصاء لآراء الناس بشكل عام في عمل الشرطة، وتختلف في كونها ركزت على الشرطة فقط، في حين أن الدراسة الحالية تركز على الشرطة والنيابة والقضاء والمحاميين والمتَّهمين، كما تركز على القانون الفلسطيني بشكل عام فيما يخص الإجراءات.

24. شذى عودة وآخرون. 2016. *قياس وتحليل خدمات وإجراءات جهاز الشرطة المدنية الفلسطينية في الضفة الغربية*. فلسطين: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية.

وبينت دراسة مصطفى عبد الباقي(2016)[25] المبادئ التي تحكم عملية التقاضي من خلال مبدأ فصل السلطات، وحيادية القاضي ونزاهته ومبدأ الشفافية في الحكم على المتَّهم، كون المحكمة هي المكان الذي تؤخذ فيها الحقوق من سالبيها إلى من هم أحق بها، وهذا المظهر العادل يؤدي إلى إحقاق الحقوق واعادتها إلى أصحابها، وتختلف دراسة الباحث عن الدراسات السابقة في كونها تركز على حقوق المتهم في الحصول على المحاكمة العادلة، والتي تحتاج إلى قاضٍ عادل، وإلى محكمة نزيهة، واستفاد الباحث منها في معرفة معلومات حول القضاء الفلسطيني، وتقسيم المحاكم في فلسطين وآليات عملها.

هذه من الدراسات التي تطرقت إلى سلطة القاضي وآليات عمله واحتكامه إلى المبادئ والقوانين الخاصة بالمحاكمة العادلة وما تنص عليه القوانين في هذا الجانب، كون الحيادية والنزاهة مطلوبة ومهمة في الحكم على المتَّهم وسماعه، واستفاد الباحث من هذه الدراسة فيما يخص القاضي وسلطاته والتقاضي ومبادئ القضاء العادل من شفافية ونزاهة، فيما تختلف عن الدراسة الحالية للباحث في كونها ركزت على القاضي فقط وسلطاته، فيما تركز الدراسة على المنظومة بشكل كامل من المتَّهم حتى صدور الحكم من القاضي.

فيما سلطت دراسة زهير الزرزاري (2016) الدراسة الضوء على المحاكمة العادلة في إصدار الأحكام الجنائية. وجاءت الدراسة في محورين: الأول فيه بيان لتجليات ضمانات المحاكمة العادلة من خلال بنية الأحكام الجنائية، حيث إن إصدار الحكم الجنائي يتوقف على شروط أساسية يفتقد صحته في حالة غيابها، وهي من ممهدات إصدار حكم جنائي يراعي مقتضيات المحاكمة العادلة كما هي متعارف عليها دوليا في شقها الإجرائي، كما تبرز فيه منطق الشفافية والعلنية إذ يتوقف عليه أمر القيام بالطعن فيه بمختلف أوجهه، مما يسمح لأطراف الخصومة ممثلين بدفاعهم في الطعن في الحكم والتأكد من

25. مصطفى عبد الباقي. 2016. "واقع النظام القضائي الفلسطيني بين الاستقلال والفعّالية". *مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون*. ج. 43. ملحق (4).

مدى سلامة الإجراءات الممهدة له، من هذا المنطلق اقتضى التشريع الجنائي المسطري توفر شروط في إجراءات إصدار الحكم الجنائي، كما أوجب تضمين مضمون مقرر الحكم بمشتملات معينة، تحت طائلة جزاء حدده قانون المسطرة الجنائية. والثاني فيه بيان للأحكام الجنائية بين احترام ضمانات التقاضي ومتطلبات حسن سير العدالة، من حيث أنواع الأحكام الجنائية المبنية على تكريس الحق في الطعن واحترام مبدأ الحضورية، وتُعدُّدية الأحكام الجنائية المرتبطة بالموضوع مدخل أساسي لخدمة الدعوى. وختاماً فأنّ تنظيم المشرع لشكلية الأحكام ومشتملاتها في المادة الجنائية كان مبنياً على رؤية ذات بُعد حمائي من زاوية البحث عن تمتين مداخل العدالة الجنائية وفق مقترب احترام ضمانات المحاكمة العادلة كما هي معلومة دولياً.

استفاد الباحث من هذه الدراسة فيما خص استصدار الاحكام الجنائية ضمن المحاكمات العادلة، وهذه الدراسة تركز على الجانب النهائي في المحاكمة واستصدار القرار، إلا إنها تبين سلطة القاضي والطريقة التي يستخدمها في الأحكام الجنائية، وتختلف عن الدراسة الحالية في كون الدراسة الحالية أشمل من حيث بيان ضمانات المحاكمة العادلة.

وركزت دراسة رضوان العنبي (2016)[26] على تكريس مبدأ المحاكمة العادلة، الذي ينبع من التزامه بجملة من المواثيق والمعاهدات الدَّولية التي تنص على ضرورة تأمين الحق في محاكمة عادلة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في (المادة 10) والعهد الدَّولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في (المادة14)، جعله يسارع إلى مواءمة التشريع الداخلي مع ما تتطلب هذه الأفاق الدَّولية في هذا المجال لبناء دولة الحق والقانون الشيء الذي تعزز بتدعيم قانون المسطرة الجنائية بمجموعة من الضمانات التي تكفل للشخص الذي يكون موضوع متابعة في جريمة ما، حقّه في محاكمة عادلة تتوفر فيها جميع الشروط المتعارف عليها

26. رضوان العنبي. 2016. "الحق في المحاكمة العادلة". *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية*. عدد (11). ص. 189-201.

دوليا، بما فيها تجنيب تلك المحاكمة التأثير السلبي لوسائل الإعلام، الذي قد يؤثر بشكل مباشر على عمل السلطة القضائية التي خولها الدستور مهمة حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القانوني، وتطبيق القانون.

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في كونها ناقشت الحقوق العالمية لحقوق الانسان، وركزت على تطبيق مبدأ المحاكمة العادلة وما يتطلب تطبيقه من تُعدُّيلات للقوانين المغربية بحيث تصبح متوافقة مع القوانين الدَّولية في مجال المحاكمة العادلة، وتختلف عن الدراسة الحالية في كونها لم تتطرق إلى الشَّريعة الإسلاميّة من ناحية، ولم تسعَ إلى ذكر التطبيق الميداني في المحاكم المغربية لمعرفة مستوى تطبيق القضاة للمحاكمة العادلة.

أما دراسة آدم (2016)[27] بعنوان ضمانات المتَّهم في مرحلة المحاكمة العادلة، دراسة مقارنة، تناولت هذه الدراسة ضمانات المتَّهم في مرحلة المحاكمة العادلة، وأسباب اختيار الموضوع عند توافر الأدلة الكافية لمحاكمة المتَّهم تتم إحالته إلى المحكمة المختصة لتجري محاكمته على وفق الأصول المحددة قانونا، إذ تبدأ مرحلة جديدة ومكملة لمرحلة التحقيق الابتدائي تتخذ فيها مجموعة من الإجراءات، ولهذا لابدَّ أن يحاط المتَّهم فيها بجملة من الضمانات المتعلقة بسلامة جسمه أثناء هذه الإجراءات، وهذا ما سنبينه في هذا المبحث والذي سنقسمه على مطالب. وتتمثل مشكلة الدراسة في أن مرحلة المحاكمة هي مرحلة حرجة بالنسبة للمتّهم، إنَّ إطالة أمد المحاكمة حتى وإن أسفرت عن إدانته فإنها لا تتفق ومقتضيات العدالة بالنظر لما تتضمنه على الحريات الشخصية، ولضمان عدالة الإجراءات التي تتخذها السلطات المختصة (سلطة التحقيق، المحكمة المختصة)، لابدَّ من توافر الضمانات القانونية خلال مرحلتي التحقيق والمحاكمة، ولاسيّما بالنسبة للمتّهم الذي يُعدّ الطرف الأضعف في الدعوى الجنائية

27. ادم، انعام. 2016. *ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة العادلة: دراسة مقارنة*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ام الدرمان، السودان.

المقدَّمة للمحكمة. وتكمن أهمية الدراسة في ضمانات المتَّهم في مرحلة المحاكمة العادلة واستقلال القضاء وحصانته بوصفهما ضمانين أساسيين لحماية الحقوق والحريات. وتتضح أهمية استقلال القضاء في مباشرة الإجراءات الجنائية حيث يكون المساس بالحريات والحقوق الشخصية أمرا متاحا لتحقيق المصلحة العامة، وذلك من خلال محاكمة منصفة تنتهي إلى توقيع الجزاء الملائم للفعل الذى أضر بالمصلحة العامة أو الخاصة، هدفت الدراسة إلى تسليط الضّوء على ضمانات المتَّهم في مرحلة المحاكمة العادلة الواردة في القانون السوداني مع تلك الواردة بقوانين الدول والاتفاقيات الدَّولية والتي تقوم أنظمتها على حماية الحرّيات وحقوق الإنسان، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين قوانين هذه الدول من ناحية، وبين القانون السوداني من ناحية أخرى. واتبع في هذا البحث المنهج التحليلي الاستقرائي. توصلت الدراسة لنتائج أهمها: أقر النظام الإسلامي ضمانة علانية الجلسات وواجب إبلاغ العامة بزمن ومكان انعقاد هيئة الحكم بما يحفظ حقوق الآخرين وبما يضمن للمتّهم حقه في المحاكمة العادلة، وصلاحية الشَّريعة الإسلاميّة لكل زمان ومكان، توصلت الدراسة توصيات أهمها: إعطاء المتَّهم الوقت الكافي لإعداد دفاعه والاتصّال بالمحامي ليختاره بنفسه، وتقييد الأدلة التي تقام ضده وخاصة عند القطيعة القضائية. ويجب مراعاة حقوق المتَّهم كاملة من استجواب الشهود ومنحه فرصة كافية للدفاع عنه نفسه. ضرورة تقديم الضمانات التي يُقِرُّ بها التشريع الإسلامي والقوانين الوضعية.

أسهمت الدراسة في تحديد الضمانات الخاصة بالمحاكمة العادلة والتي تضمن للمتّهم الحق في الحصول على حقوقه كافة، استفاد الباحث من هذه الدراسة فيما يخص الجزء النظري للدراسة، فيما كانت هذه الدراسة عامة من حيث الاهتمام بالضمانات الخاصة بمرحلة المحاكمة بشكل عام.

وجاءت دراسة نعاس ضيفي (2017)[28] بعنوان الحق في محاكمة عادلة وفق المعايير الدَّولية والاجتهاد القضائي الدولي، هدفت الدراسة للتعرف إلى الحق في حصول المتَّهم على محاكمة عادلة وفق المعايير الدَّولية والقضاء الدولي، وقد تم استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي في الدراسة وذلك من خلال استقراء كلِّ المعايير الدَّولية الخاص بالحق في المحاكمة العادلة في مختلف الصكوك الدَّولية والإقليمية، وقد توصلت الدراسة إلى إنّه لا يوجد في الاتفاقيات الدَّولية تعريفٌ جامع للمحاكمة العادلة، حيث إنّ جهد الفقه والقضاء في هذا الموضوع منقوص مما شكل ثغرة في تحقيق الحماية الفعَّالة للمتّهم في هذه المرحلة، أمّا من حيث تطبيق المحاكمة العادلة فهو تطبيق نسبي يختلف بحسب الدولة، ومدى مراعاتها لحقوق الإنسان، كذلك أنّ يتم محاكمة المتَّهم دون تأخير ومماطلة وفي زمن قصير سواء بالإدانة أو البراءة، كون حجزه دون مبرر انتهاكاً.

واستفاد الباحث من هذه الدراسة كونها لها علاقة مباشرة بموضوع الدّراسة من خلال المنهج، وأيضاً المعلومات الخاصة بالمحاكمة العادلة في القانون الدَّولي، وتختلف دراسة الباحث عن هذه الدراسة بأنها تربط بين القانون وعمل رجال الشرطة، وطبقت في فلسطين بشكل خاص.

في حين هدفت دراسة رضوان العنبي (2017)[29] التعرف على تطبيقات المعايير الدَّولية للمحاكمة العادلة وإشكالية التعارض مع نصوص القانون الأردني والمغربي. تناول المبحث الأول الإطار الدولي المتعلق بالمحاكمة العادلة بحيث وضع القاضي الجزائي عند تطبيقه النص القانوني المنبثق عن معاهدة أو اتفاقية دولية ملزمة على المحك، ومع بروز نصوص قانونية تحمل الصفة الدَّولية، وغير مألوفة أو معهود للقضاء بتطبيقها أحياناً، وتستمد مرجعيتها من المعايير الدَّولية، مثال ذلك حق المتَّهم بالصمت أثناء

28. نعاس ضيفي. 2017. *الحق في محاكمة عادلة وفق المعايير الدولية والاجتهاد القضائي الدولي*. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر.

29. رضوان العنبي. 2017. "تطبيقات المعايير الدولية للمحاكمة العادلة واشكالية التعارض مع نصوص القانون الأردني". *مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية*. عدد (17). ص. 42-47.

تلاوة التهمة عليه، وإجراء المحاكمة سراً حفاظاً على النظام والأمن العام وذلك من خلال مطالب.

استعرض المطلب الأول مرجعية المعايير الدَّولية في خصوصية المحاكمة العادلة وقابلية تطبيقها في القوانين الأردنية والمغربية، وذلك من خلال فقرة: أظهرت الفقرة الأولى القيمة القانونية للمواثيق الدَّولية، وموقف التشريعات المقارنة، والتي قُسمتْ إلى ثلاثة فروع: بين الفرع الأول المواثيق الدَّولية في التشريع الفرنسي. وتطرق الفرع الثاني إلى الحديث عن المواثيق الدَّولية في النظام القانوني الأردني بحيث مارست الأردن سيادتها وحقَّها في إبرام المعاهدات باعتبارها تعبيراً عن إدارة دولية شارك والتزم الأردن فيها. واشتمل الفرع الثالث على المواثيق الدَّولية في النظام القانوني المغربي. واختتم البحث إلى أن المشرّع المغربي قد نص صراحة في بعض الحالات على مبدأ ترجيح الاتفاقيات الدَّولية على القوانين الوطنية، فقد تضارب الاجتهاد القضائي المغربي بين اتجاه يرجح القانون الوطني على القوانين والمواثيق الدَّولية واتجاه آخر مغاير يجعل القوانين والمواثيق الدَّولية أسمى من القانون الوطني.

ساعدت هذه الدراسة الباحث في الحصول على المعلومات حول طريقة المحاكمة العادلة والمعايير الخاصة بذلك بشكل عام، فقد اعتمد الى مقارنه المواثيق الدَّولية والقانون الأردني والقانون المغربي، وقدمت ترجيحات حول هذه القوانين وما نصت عليه فيما يخص المحاكمات العادلة، وتختلف الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها لم تسعَ إلى مقارنه ذلك بالتشريع الإسلامي، والذي يُعدُ الأساس في القوانين الوضعية في المناطق العربية، والمأخوذ بدرجة كبيرة منه من مجلة الاحكام العدلية العثمانية.

دراسة عادل الشكري(2018)[30] والتي بينت أن الإتفاقيات والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، تعد دليلاً على سلامة السياسة الجنائية المتبعة في بلدٍ معينٍ، ومرآةً عاكسةً لصحة وعدالة النظام القضائي الجزائي في ذلك البلد، ومقياساً مُنضبطاً لمستوى إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وعلى هذا فإن أي إهدار لهذا الحق أو الإنتقاص من مفترضاته، سيؤدي دون شك إلى ظُلّم وجوُّر النظام القضائي الجزائي في ذلك البلد، ويُشكِّلُ مؤشراً مهماً على حصول إنتهاكٍ صارخٍ لحقوق الإنسان على وجه العموم، والمتَّهم الماثل أمام المحكمة خصوصاً.

ففكرة الحق في مُحاكمة عادلة ترتكز على مُعادلة منطقية دقيقة قوامها، تحقيق الموازنة بين حقوق المتَّهم وحُرياته من جهة، وحق المجتمع في الدفاع عن نفسه من جهةٍ أخرى، هذه المعادلة التي تتأزم، ويضّيق نطاقها، ويصعبُ تحققها، حين يوضَّعُ الفرد موضع الإتهام والمحاكمة.

وعلى هذا فإن الحق في مُحاكمة قانونية عادلة يُشكِّل حمايةً خاصةً للفرد، وذلك من خلال الحيز الذي يحميه، وكذا ما تُحقّقهُ المواثيق والصكوك والإعلانات الدولية من إهتمام ملحوظ بهذا الحق، والذي ينعكس إيجاباً في حماية حقوق أخرى، كالحق في التقاضي أمام القاضي الطبيعي، والحق في الدفاع المقدَّس، وحقوق دستورية وقانونية أخرى بضمان تحققها، نضمَنُ للفرد حقه في مُحاكمة عادلة ومنصفه، في مناخ قانوني سلّيم، وبيئةٍ قضائيةٍ مُحايدةٍ ومُتجردة، تُحقِقُ للفرد الأمان بمشروعية وعدالة الإجراءات الجزائية المتَّخذة في مواجهته. وركزت دراسة يسري حسونه (2018)[31] على أنّ ضمانات المحاكمة العادلة من أهم الحقوق الإنسانية كونها ترفع الظلم عن المظلوم، وتشكل درعا واقيا للمتّهم من سلطة

---

[30] عادل الشكري.2018. *ضمانات حق المتهم في محاكمة عادلة في ضوء المواثيق والصكوك والإعلانات الدولية المعنية بحقوق الإنسان – دراسة مقارنة بأحكام القانون الدولي الجنائي*، منشورات زين، بيروت.

31. يسري حسونة. 2018. "ضمانات المحاكمة العادلة أمام القضاء العسكري الفلسطيني". *مجلة العلوم السياسية والقانون*. ج. 2. عدد (8).

الدولة المطلقة المتمثلة في النيابة العامة، والإشكالية في فلسطين أنّ هناك ضعفًا في تطبيق هذا الجانب أمام المحاكم العسكرية، لذلك عمل الباحث على تفصيل حصول المتَّهم في القضاء العسكري على المحاكمة العادلة، وتبين أنّ هناك ضعفًا في القوانين الخاصة بالقضاء العسكري، وتختلف دراسة الباحث في كونها ركزت على المتَّهم المدني، وعلى القوانين الجزائية والعقابية، واستفاد الباحث منها فيما يخص المحاكمة العادلة، وحق المتَّهم العام في الحصول على الضمانات الخاصة به كالتواصل مع المجتمع الخارجي وغيرها.

هذه الدراسة من الدراسات المهمة، لأنها تبين المحاكمة العادلة في المحاكم العسكرية، وكون فلسطين كانت تحت الاحتلال، وقبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينيّة، كانت محاكم الثورة موجودة ضمن القوانين الثورية التي تحكم العلاقة بين الثوار والقيادة في جوانب عديدة، وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في كونها تركز على القوانين الفلسطينيّة التي تم تشريعها بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينيّة، وبعد أول مجلس تشريعي في العام 1996م، والتي ركزت على محاكاة التشريعات العربية والاستفادة منها، كما ركزت الدراسة الحالية على الجانب الميداني وإشراك المنظومة القضائية في الحديث عن المحاكمة العادلة وضماناتها في القوانين الفلسطينيّة.

أما دراسة محمد لربد (2018)[32] فبينت أن المتَّهم يتمتع بجملة من الضمانات أثناء محاكمته، منها ما يتعلق بالسلطة التي تنظر الدعوى، والتي ينبغي أن تكون مستقلة ومحايدة، ومنها ما يتعلق بالمبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية كمبدأ الشَّرعية ومبدأ عدم رجعية القانون الجنائي ومبدأ عدم المحاكمة على ذات الجريمة مرتين. وضمانات أخرى تتعلق بالقواعد الأساسية المنظمة لتلك الإجراءات كمبدأ العلانية في المحاكمة تدوين إجراءاتها والتقيد بحدودها وبحضور المتَّهم ذاته، كما أن هناك ضمانات

32. محمد لربد. 2020. "احترام حق الدفاع ضمانه للمحاكمة العادلة". *مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*. عدد (19). ص. 118-124.

أخرى تتعلق بحق المتَّهم في الدفاع، وهي ضرورة معاملته على قدم المساواة في الإجراءات الجنائية من قبل السلطة المختصة، وأن يحظى بنفس الحقوق التي يتمتع بها خصمه بعد أن يتم إحاطته علماً بالتهمة المنسوبة إليه ومضمونها، وحقه كذلك في الاستعانة بمحامٍ ومترجم إذا لم يكن متكلماً بلغة المحكمة أو لا يفهمها، إضافةً لحقه في الاستماع إلى الشهود ومسائلتهم، وأخيراً عدم إرغامه للشهادة على نفسه.

هي من الدراسات المفيدة فيما يتعلق بالمحاكمة العادلة والضمانات الحاكمة لها كالحق في الدفاع عن النفس سواء أكان من خلال المحامي أو من خلال الدّفاع الذاتي، والمعاملة الجيدة والحق في الرأي والحق في التعبير والحصول على محاكمة عادلة، وتختلف عن الدراسة الحالية في كونها ركزت على الضمانات فقط وبشكل عام، فيما ركزت الدراسة الحالية على الضمانات في القوانين الفلسطينيّة وأيضا الشَّريعة الإسلاميّة.

وجاءت دراسة عثمان (2018)[33] بعنوان الضمانات الدستورية للمتّهم في المحاكمة العادلة في القانون السوادني دراسة مقارنة، هدفت الدراسة التعرف إلى ضمانات المحاكمة كون معرفة هذه الضمانات تساعد المتَّهم على معرفة موقفه من التّهمة المنسوب إليه ارتكابها، ويُعدُّ موضوع ضمانات المتَّهم المتعلقة بالمحاكمة العادلة من المواضيع المهمة والحيوية التي تستحق البحث، لأنّ الغاية من الإحاطة بهذه الضمانات هي تبصير الجميع بما يتمتع به أكرم المخلوقات عند الله سبحانه وتعالى وهو الإنسان من فضائل وكرامات. تكمن أهمية الدراسة في الضمانات الدستورية للمتّهم في مرحلة المحاكمة العادلة واستقلال القضاء وحصانته بوصفهما ضمانين أساسيين لحماية الحقوق والحريات. وتتضح أهمية استقلال القضاء في مباشرة الإجراءات الجنائية حيث يكون المساس بالحريات والحقوق الشخصية أمراً متاحا لتحقيق المصلحة العامة، وذلك من خلال محاكمة منصفة تنتهي إلى توقيع الجزاء الملائم للفعل الذي أضر

33. عثمان، يس. 2018. *الضمانات الدستورية للمتهم في المحاكمة العادلة في القانون السوادني دراسة مقارنة*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ام الدرمان، السودان.

بالمصلحة العامة أو الخاصة، وهذا هو دور القضاء لذا فإن استقلال القضاء هو أحد الضمانات، ومقتضى استقلال القضاء أنه لا سلطان على القاضي في إقامة العدل إلا لضميره وأحكام القانون، وهذا الاستقلال هو الذي يبث روح الثقة والاطمئنان في نفوس المتقاضين، ويوفر للقضاء جلاله وقدسيته، ويؤدى إلى ترسيخ العدالة. هدف هذه الدراسة إلى الآتي: التعرف على الضمانات الدستورية للمتّهم في للمحاكمة العادلة في الفقه الإسلامي. والتعرف على الضمانات الدستورية للمتّهم في المحاكمة العادلة في المواثيق الدَّولية والاتفاقيات الدَّولية، وتسليط الضوء لضمانات المتَّهم في مرحلة المحاكمة العادلة الواردة في القانون السوداني، وإبراز حقوق المتَّهم في الدفاع والضمانات في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، اتبع في هذا البحث المنهج التحليلي الاستقرائي، توصل الباحث من خلال الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات منها: أن القيود الواردة في قانون الإجراءات الجنائية قيود ضرورية لحماية مصالح المجتمع والأفراد، وأن الفرد بمجرد وصفه بالمتَّهم ينتقل من مرحلة الحرية الكاملة إلى مرحلة جديدة تلقي عليه ببعض الأعباء، وضع المشرّع في قانون الإجراءات الجنائية بجانب القيود الواردة على حرية المتَّهم الشروطَ والضوابطَ التي تجعل هذه القيود بالحد الأدنى والضروري، تُعدُّ ضمانات لحقوق المتَّهم بأن لا يُعتدى على حريته بأكثر مما يلزم. ومن أهم التوصيات: ضرورة استبعاد الأدلة التي تُنتزع نتيجة التعذيب أو الإكراه: "ينبغي على المحكمة أن تستعبد الأدلة التي يتم انتزاعها تحت وطأة التعذيب أو غيره من وسائل الإكراه"، بما فيها الاعترافات التي يدلي بها المتَّهم، ويجب استدعاء الشهود واستجوابهم: "يحق لجميع الأشخاص المتَّهمين بارتكاب جرم جنائي استدعاء الشهود نيابة عنهم واستجواب شهود الادّعاء أو طلب استجوابهم".

هي من الدراسات المهمة في مجالها كونها ناقشت في السودان ضمانات المحاكمة العادلة من خلال الدستور والإجراءات الجنائية. استفاد الباحث من هذه الدراسة بأنها اهتمت بدراسة مقارنة للقانون كدراسة الباحث، لكنّ دراسة الباحث ركزت على القانون الفلسطيني والشَّريعة الإسلاميّة.

أما دراسة Cheloukhine, Aydarbaev, Aryn (2019)[34] بعنوان مبادئ المحاكمة الجنائية، وضمانات الحقوق والمصالح القانونية، هدفت الدراسة البحث في مبادئ المحاكمة الجنائية في الدول، ومبادئ الإجراءات الجنائية المتعلقة بكفالة الحقوق والحريات والمصالح المشروعة للمشتبه فيهم والمدعى عليهم في الإجراءات الجنائية لجمهورية كازاخستان وضمان ذلك لتحقيق الهدف والغايات، تم إجراء تحليل للمبادئ العلمية للعملية الجنائية، يتم تقديم بعض التوصيات حول إدخال تُعدُّيلات على قانون الإجراءات الجنائية في مجال ضمان حقوق وحريات ومصالح المشتبه فيهم والمتَّهمين بشكل منفصل، يتم فحص وتحليل جوهر ومضمون مبدأ الحصانة الشخصية، ومبدأ افتراض البراءة، ومبدأ ضمان حق المتَّهم في الدّفاع عن المتَّهم، تم إثبات وجهة نظر والتي تنص على أن مبادئ الإجراءات الجنائية يجب أن تكون أساسًا مفهومًا لبناء أنشطة هيئات الدولة، والمسؤولين الذين يقومون بالإجراءات المتعلقة بحماية حقوق الفرد ومصالحه المشروعة في الإجراءات الجنائية.

جاءت هذه الدراسة لتبيّن حقوق المتَّهم وتوفر مبادئ المحاكمة العادلة في القوانين الدَّولية في مدن مختلفة، واستفاد الباحث من نتائجها ومقترحاتها فيما يخص تعزيز مبادئ المحاكمة العادلة في التشريع الفلسطيني، وفي التعريف بضمانات المحاكمة، واختلفت عن الدراسة الحالية كونها تطرقت إلى التشريع الاسلامي من جانب، والقانون الوضعي من جانب آخر.

وهدفت دراسة مها الشهراني (2020)[35] إلى تحليل ومقارنة الضمانات القانونية للمتّهم بالحدث في مرحلة المحاكمة في ظل كلّ من النظام السعودي واتفاقية حقوق الطفل، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي والمقارن، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية الجنائية التي تناولت تنظيم

34. Cheloukhine S. I., Aydarbaev S. Zh., and Aryn A. A. 2019. "The Principles of Criminal Trial in the System of Guarantees of the Rights and Legitimate Interests of the Suspect and Defendant". *International Relations and International Law Journal*. Vol. 1. No. (85). pp. 45-53.

35. مها الشهراني. 2020. "الضمانات القانونية للمتهم الحدث في مرحلة المحاكمة". *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*. ج. 14. عدد (1). ص. 108-121.

الضمانات القانونية للمتّهم الحدث في مرحلة المحاكمة حتى نتبين مدى كفايتها وقصورها ومدى فاعليتها في تحقيق محاكمة عادلة للأحداث، ومقارنتها مع اتفاقية حقوق الطفل لمعالجة أوجه الخلل والنقص إن وجدت وتقويمها، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم جواز اعتبار إدانة الحدث من الأسبقيات، وذلك لأن من الإجحاف تحميل الحدث أخطائه في فترة حداثته، بالإضافة إلى أن ذلك قد يؤثر على مستقبل الحدث، ويجعل منه شخصًا بالغًا قابلًا للانحراف، واستنادا لنتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها: استخدام الوسائل التقنية في دار الملاحظة الاجتماعية ومؤسسة رعاية الفتيات عند إجراء المحاكمة مع الأحداث؛ لما لها من أهمية في شعور الحدث بالطمأنينة والراحة المترتبة على وجوده في غرفة معزولة عن أجواء المحاكمة.

أما دراسة الزعابي (2020)[36] فقد اهتمت بضمانات المحاكمة العادلة باعتبارها تعبر عن الحق الكريم للإنسان في الحصول على تعامل نزيه، وهي تُعبر عن الرقي الإنساني، وهي التي تعتبر المعيار الدال على مدى احترام الحقوق الكفولة لآدمية الإنسان وإنسانيته، لأن حقوق الإنسان تستأثر كما كرستها المواثيق الدَّولية والدساتير الوطنية باهتمام المواطن والدولة. واعتمد هذا البحث في دراسة موضوعه على المنهج المقارن الذي سيمكن من المقارنة بين الأحكام الدَّولية الخاصة بضمانات المحاكمة العادلة وما بين الأحكام التي أقرها التشريع الإماراتي وفق التصميم تضمن مطلبين، المطلب الأول ضمانات المحاكمة العادلة قبل المحاكمة؛ متناولاً قرينة البراءة والحق في إخبار المتَّهم بدواعي اعتقاله، الحق في توكيل محام. أما المطلب الثاني ضمانات المحاكمة العادلة أثناء وبعد المحاكمة؛ بالتركيز على علانية المحاكمة، وشفهية المحاكمة.

36. يوسف لزعابي. 2020. "ضمانات المحاكمة العادلة في التشريع الإماراتي: دراسة مقارنة بالقانون الدولي". *مجلة القانون المغربي*. عدد (43). ص. 63-74.

اهتمت الدراسة بالمقارنة بين التشريع الدَّولي لضمانات المحاكمة العادلة والتشريع الاماراتي، وقد توصلت إلى أن التشريع الاماراتي يراعي تطبيق الضمانات، ولكنّه بحاجة إلى حزم بدرجة كبيرة من قبل القضاء في التطبيق، استفاد الباحث من هذه المقارنة ومن المعلومات الواردة في السياق، فيما تختلف عن هذه الدراسة بكونها جعلت المقارنة بين القانون الفلسطيني والشَّريعة الإسلاميّة.

أما دراسة بعيوي (2020)[37] بعنوان ضمانات المتهم في المحاكمة العادلة في ظل القوانين العراقية النافذة ، والتي بحث في المحاكمة العادلة، كونها من الحقوق الأساسية الخاصة بالإنسان، ويجب أن تضمن له الوسائل القانونية كافة للدفاع عن نفسه، فمن حقه أن يحاكم أمام قاضٍ طبيعي، وأن يوفر له الضمانات الدستورية لأن حياد القاضي واستقلاله من أعظم الضمانات الواجب توافرها لإحقاق الحق وتطبيق العدالة الجنائية، ويجب أن يستفيد المتَّهم أو من يمثله من سلسلة الضمانات الإجرائية التي تهدف إلى ضمان حصول الأفراد على محاكمة عادلة، وحمايتهم من الحرمان غير القانوني من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وجاءت الدراسة لمراجعة التشريعات العراقية المنظمة للإجراءات الجنائية في محاولة الإلمام بضمانات المتَّهم، وتمحيص جهود المشرع العراقي للتوفيق بين مقتضيات حماية الحرية الفردية من جهة وضرورات الكشف عن الجرائم ومحاكمة مرتكبيها من جهة أخري. استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي لاستخلاص إلى أي مدي تم إقرار ضمانات للمتهم، المنهج التحليلي من أجل تحليل مختلف النصوص المتعلقة بهذه الضمانات. وتكونت الدراسة من مقدمة ومبحثين: تناولت في المبحث الأول الضمانات القانونية للمتّهم في مرحلة ما قبل المحاكمة، وفى المبحث الثاني الضمانات القانونية للمتّهم في مرحلة المحاكمة.

37. سعاد بعيوي.2020. "ضمانات المتهم في المحاكمة العادلة في ظل القوانين العراقية النافذة". *مجلة القنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع*. عدد (51). ص. 242-253.

تُعدُّ هذه الدراسة من الدراسات المهمة لأنها ناقشت تشريعات المشرع العراقي فيما يخص المحاكمة العادلة، وتوصلت إلى أنّ المشرع العراقي يجب أن يتشدد في الضمانات الخاصة بالمحاكمة العادلة، والاهتمام بنزاهة وشفافية القضاء وتطبيق القاضي لهذه الضمانات، وهي مهمة في جانبها حيث استفاد الباحث من المعلومات الواردة فيها، واختلفت مع الدراسة الحالية في كونها لم تستخدم البحث الميداني أو المقارنة مع التشريعات.

دراسة البربكي (2021) [38] بعنوان ضمانات المحاكمة العادلة امام قضاء الحكم، هدف البحث إلى التعرف على ضمانات المحاكمة أمام قضاء الحكم، واشتمل البحث على مبحثين، تناول الأول استقلال القضاء كرافعة لضمان محاكمة جنائية عادلة، احتوى على مطلبين، المطلب الأول استقلال السلطة القضائية، بينما استعرض المطلب الثاني استقلال القاضي، وتطرق المبحث الثاني إلى الضمانات المقررة لأطراف الخصومة الزجرية والرقابة القضائية عليها، وناقش مطلبين، تناول المطلب الأول الضمانات المخوَّلة لكل من المتَّهم والضحية أثناء المحاكمة، وفسر المطلب الثاني الطعن في الأحكام القضائية كمدخل أساسي لعدالة المحاكمة، بتعزيز مكانة حقوق الإنسان في ظل تنامي الحاجة الملحة إلى ضمانات قانونية وقضائية إضافية على مستوى ضمان محاكمة جنائية عادلة لكل مواطن وقع في خلاف مع القانون، بدءاً بمرحلة البحث أمام الضابطة القضائية سواء أكان في حالة التلبس أو في الأحوال العادية، ومروراً بمرحلة المثول أمام سلطة الاتهام، وانتهاء بمرحلة الضمانات الكبرى التي تتمثل في المثول أمام قضاء الموضوع.

ركزت الدراسة على القضاء كرافعة لتطبيق الضمانات، وهو ما ركزت عليه أغلب الدراسات السابقة وتوصلت إليه، بأن التطبيق الفعلي لضمانات المتَّهم في مرحلة المحاكمة منوطة بالقضاء ونزاهته

38. محمد البربكي. 2021. "ضمانات المحاكمة العادلة امام قضاء الحكم". *مجلة القانون المغربي*. عدد (46). ص. 69-77.

واستقلال القاضي، وقدرته على تقدير وتقييم مكانة المتَّهم بالتعامل الحسن وإعطائه فرصة الدفاع، استفاد الباحث من هذه الدراسة ونتائجها بشكل عام، واختلفت الدراسة الحالية في كونها مطبقة على القانون الفلسطيني مقارنة بالشَّريعة الإسلاميّة.

دراسة الصادق(2022)[39] بعنوان ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة، جاءت هذه الدراسة للتعرف على ضمانات المتَّهم في مرحلة المحاكمة. تطلب العرض المنهجي للدراسة تم تقسيمها إلى مبحثين، عرض المبحث الأول الضمانات المتعلقة بحسن سريان إجراءات المحاكمة واشتمل على مطلبين، أشار المطلب الأول إلي علانية إجراءات المحاكمة، وبين المطلب الثاني شفوية إجراءات المحاكمة، بينما تطرق المبحث الثاني إلى الضمانات المتعلقة بالإثبات والدفاع. واشتمل على مطالب ركز المطلب الأول على التقيد بحدود الدعوى أمام المحكمة، وأكد المطلب الثاني على الالتزام بمبدأ أصل براءة المتَّهم، وأشار المطلب الثاني إلي الضمانات الخاصة بالدفاع. وجاءت نتائج البحث مؤكدة على أن تفعيل ضمانات المتَّهم في مرحلة المحاكمة اعتمد على ركيزتين أساسيتين، أولهما قضاء قوي مستقل ومحايد، وثانيهما دفاع قوي يتوافر له الضمانات كافة اللازمة للمتّهم في مرحلة المحاكمة.

ناقشت هذه الدراسة فكرة القضاء القادر على تمكين ضمانات المتَّهم في مرحلة المحاكمة، حيث يجب أن يكون قضاءً مستقلاً وحيادياً، وركيزة أساسية ومهمة، في وجود دفاع قوي يسهم في توفير الضمانات والمطالبة بها خلال مرحلة المحاكمة، استفاد الباحث من هذه الدراسة في كونها تركز على الضمانات، فيما اختلفت دراسته بأنها تركز على الجانب الفلسطيني القانوني والشَّريعة الإسلاميّة والتطبيق الميداني بشكل أوسع.

39. محمد الصادق. 2022. "ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة". *مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية*. عدد (46). ص. 408-489.

أمّا دراسة بلباي (2022)[40] بعنوان ضمانات المحاكمة العادلة في المعايير الدولية، والتي تطرق إلى ضمانات المحاكمة العادلة في المواثيق والاتفاقيات والمؤتمرات الدَّولية، وخلصت الدراسة إلى أن قواعد المحاكمة العادلة لها سند ومصدر خارجي تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفصّله المعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. حتى أضحت هذه القواعد علامة بارزة يصعب غضَّ الطرف عنها، وكان أهمها: استقلال القضاء، وتقرير مبدأ المساواة أمام القضاء، وكفالة حق الدفاع، ووجاهية المحاكمة، وعلانيها، وسرعة الفصل في الدعوى، وعدم جواز معاقبة المتَّهم عن الواقعة مرتين، وتقرير حق المتَّهم في الطعن في الحكم الصادر ضده.

ركزت الدراسة على الجانب الدولي فيما يتعلق بضمانات المحاكمة العادلة، وبينت أنها مهمة ويجب تطبيقها، واستفاد الباحث من هذه الضمانات في عكسها على القانون الفلسطيني ومدى توافرها فيه، وتختلف هذه الدراسة في كونها ركزت على الجانب الدولي بشكل عام فيما ركزت الدراسة الخاصة بالباحث على القانون الفلسطيني والتشريع الإسلامي.

أما دراسة بن حمودة (2022)[41] بعنوان ضمانات المتهم قبل إصدار الحكم في التشريع الجزائري، كزت الدراسة البحث في ضمانات المتَّهم قبل إصدار الحكم في التشريع الجزائري، والتي بينت أنّ المشرع الجزائري كفل مجموعة من الحقوق الأساسية وهو ما كفلته المواثيق الدَّولية، والتي تكون مهمة قبل صدور الحكم في حقه، كما أنّ من المهم أنْ يحصل المتَّهم على الحقوق كافة كالشك يفسر لصالح المتَّهم، وأن يقوم القاضي ببناء أحكامه على اليقين.

---

40. اكرام بلباي. 2022. "ضمانات المحاكمة العادلة في المعايير الدولية". *مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية*. ج. 16. عدد (1). ص. 158-184.

41. مختار بن حمودة. 2022. "ضمانات المتهم قبل إصدار الحكم في التشريع الجزائري". *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*. ج. 7. عدد (1). ص. 1163-1174.

اهتمت الدراسة بمرحلة استصدار الحكم، وما يجب على القاضي في هذه المرحلة، كما بينت أهمية حقوق المتَّهم، وركزت كما الدراسات السابقة على فكرة استقلال القضاء وأن يقوم القاضي ببناء حكمه على اليقين لا على الشك أو الأدلة غير المؤكدة، استفاد الباحث من نتائج هذه الدراسة، واختلف الدراسة عن دراسة الباحث في كونها ناقشت التشريع الجزائري فقط في مرحلة اصدار الحكم فيما الدراسة الحالية اهتمت بالمرحلة كاملة وقارنتها مع الشَّريعة الإسلاميّة.

دراسة مغيزو (2022)[42] بعنوان المحاكمة الغيابية وضمانات المحاكمة العادلة –في التشريع المغربي على ضوء القانون الفرنسي، هدفت الدراسة لتوضيح أن المحاكمة الغيابية خروج عن أصل قواعد المحاكمة الجنائية العادية والقاضية بوجوبيه حضور المتَّهم لأطوار محاكمته، ومرد ذلك للضمانات الكونية التي تؤطر المحاكمة الجنائية العادلة، على مستوى كلّ من مرحلة البحث التمهيدي والتحقيق الإعدادي وجلسة المحاكمة. وتزداد خطور المحاكمة الغيابية على المتَّهم كلما تعلق الأمر بقضايا جنائية، على اعتبار أن هذا النوع من المحاكمات يُحرم المتَّهم لمتابع من مجموعة من المزايا والحقوق التي يخولها له القانون في إطار قواعد المحاكمة العادية، والتي تُعتبر بمثابة سياج من الضمانات التي من شأنها حماية المتابع بقضية ما من مخاطر سوء الاتهام. ويتعلق الأمر بغياب كلّ ضمانة مناقشة أدلة الإدانة في جلسة المحاكمة بشكل شفوي وعلني، مع ما يقره القانون للمتّهم من حقوق الدّفاع من قبيل الاستعانة بمحام والحق في الأجل المعقول للمحاكمة وتفعيل مبدأ قرينة البراءة وغياب مبدأ الحضور الشخصي للمتّهم، وغيرها من ضمانات المحاكمة العادلة التي أقرها المشرع الجنائي المغربي إسوة بمختلف التشريعات الجنائية العالمية. إلا أن الواقع العملي يفرض أحيانا اللجوء لهذا النوع من المحاكمات الغيابية، وذلك في الحالة التي يتخلف فيها المتَّهم عن الحضور إما لفراره أو تعذر القبض عليه أو امتناعه عن الحضور رغم توصله بالاستدعاء، ليجد المتَّهم

42. حنان مغيزو. 2022. "المحاكمة الغيابية وضمانات المحاكمة العادلة –في التشريع المغربي على ضوء القانون الفرنسي". *مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. ج. 5. عدد (1). ص. 328-353.

المتابع في إطار قضية جنائية نفسه محاكماً في إطار محاكمة غيابية، بموجب مسطرة غيابية سريعة تغيب فيها ضمانات المحاكمة الجنائية العادلة.

هذه الدراسة ناقشت المحاكمة العادلة في ظل غياب المتَّهم، وهي دراسة مهمة حيث إن حضور المتَّهم من أسس المحاكمة العادلة، وغياب الحضور الشخصي للمتّهم يترتب عليه إخلالاً بضمانات المتَّهم، من حيث الإضافة فقد اضافت هذه الدراسة بعض المعلومات للباحث، لكنها من حيث المضمون تختلف عن مضمون الرسالة الحالية في كونها تناقش ضمانات المتَّهم كافة والتي أهمها حضور المتَّهم شخصيا إلى قاعة المحكمة وسماع المحاكمة.

في حين دراسة بكارة (2022)[43] بعنوان مبدأ الحق في التقاضي كضمانة لتحقيق محاكمة عادلة: دراسة قانونية مقارنة وفقا للتشريع الوطني والمواثيق الدَّولية والاجتهاد القضائي الجزائري، إذ هدفت الدراسة التعرف إلى حق التقاضي في القانون الجزائري، تحليل الحق في التقاضي أو حق اللجوء إلى العدالة لكلِّ شخص طبيعي أو معنوي للحصول على حقّه، من أجل تحقيق محاكمة عادلة، ويكون ذلك عن طريق الدعوى القضائية، باعتبارها سلطة ممنوحة بموجب القانون للشخص للحصول على الحماية القضائية وفقا للإجراءات القانونية المحددة في قانون الإجراءات المدنية والإدارية 08- 09 المؤرخ في 25/ 02/ 2008. كما أن مبدأ حق التقاضي مكرس في الدستور الجزائري لسنة 1996 إلى غاية آخر التُعدُّيل الدستوري لسنة 2020، وهذا يتماش مع مختلف التشريعات والمواثيق والمعاهدات الدَّولية التي تعترف بهذا الحق الشرعي باعتباره من الحقوق الأساسية للمواطن. لكن لهذا الحق حدوداً أو قيوداً عبر عنها المشرع الجزائري في القانون 08- 09 بـ "التعسف في استعمال الحق التقاضي."

43. فاطمة بكارة. 2022. "مبدأ الحق في التقاضي كضمانة لتحقيق محاكمة عادلة: دراسة قانونية مقارنة وفقا للتشريع الوطني والمواثيق الدولية والاجتهاد القضائي الجزائري". *مجلة الاجتهاد القضائي*. ج. 14. عدد (1). ص. 481-493.

ركزت الدراسة على الحق في التقاضي ضمن محاكمة عادلة، وهي من الحقوق التي كفلتها المواثيق الدَّولية، في القانون الجزائري، وهي حق شرعي لكل مواطن، وتختلف من حيث المضمون مع الدراسة الحالية، حيث تركز الدراسة الحالية للباحث على ضمانات المحاكمة العادلة بالمقارنة مع الشَّريعة الإسلاميّة.

### 1.3.3 الدراسة الحالية

طرح الباحث العديد من الدراسات التي ناقشت موضوع حقوق المتَّهم في مرحلة المحاكمة، ولأهمية الموضوع جاءت هذه الدراسة من أكثر من مكان، فناقشت القانون الأردني والمصري والعراقي والسوداني ضمانات المتَّهم في المراحل كافة ، واهتمت بمرحلة المحاكمة كونها المرحلة التي يصدر فيها الحكم، والمرحلة التي يكون فيها القاضي هو الحكم بين الفريقين ويسمع لجميع الأطراف، فوجود الحيادية من القاضي، والقدرة على الدفاع والحديث من قبل المتَّهم والمحامي الخاص به، ومواجهة أسئلة النيابة العامة والخصم، يساعد المتَّهم كثيرا في الحصول على حقوقه، كما أن هذه المرحلة تبين أن قرينة البراءة يجب ان تكون حاضرة، وأن القاضي لا يغفلها بل يعتبرها الأساس الذي يسير عليه للوصول إلى محاكمة عادلة، ناقشت الدراسات السابقة ضمانات المتَّهم وتوصل أغلبها الى أن المتَّهم بريء حتى تثبت ادانته، وأن له حقوقاً يكفلها القانون والدستور، كما تكفلها المواثيق الدَّولية، كما ناقشت الدراسات المتعلقة بالشَّريعة الإسلاميّة القضاء الإسلامي، وركزت على أن القضاء الإسلامي اهتم بشكل كبير بالمتَّهم وحقوقه واحقاق الحق، والانصاف وحيادية القاضي واستقلال القضاء، والحصول على دفاع إن لم يستطع الشخص الدفاع عن نفسه، واستفاد الباحث بدرجة كبيرة جدا من هذه الدراسات، كما استفاد من طريقة عرضها.

كما راعت الدراسات السابقة البحث في القانون الخاص أو المقارنة مع قوانين أخرى سواء الدَّولية منها أو المحلية، أو مع الشَّريعة الإسلاميّة، وهذه المقارنة هدفت إلى بيان اهتمام المشرعين في كلّ دول العالم بحقوق المتَّهم في مرحلة المحاكمة والمراحل التي تسبقها، وهي مراحل مهمة أيضا كونها يبنى عليها الحق النهائي في الحصول على البراءة أو الإدانة، وحصول المتَّهم عليها يوصله إلى الاتجاه السليم فلا تعذيب ولا ضغط أو إكراه أو غبن، كما بينت ضرورة أن يعرف المتَّهم حقوقه منذ اللحظة الأولى ليكون قادراً على الإجابة والدفاع عن نفسه.

تختلف دراسة الباحث عن الدراسات السابقة كونها تدرس ضمانات المتَّهم أثناء المحاكمة في القوانين الفلسطينيّة مقارنة بالفقه الإسلامي، ولم يقم أيُّ باحث في المرحلة السابقة بهذه الدراسة بحسب اطّلاع الباحث وبحثه، إذ تُعدُّ من الدراسات القلائل في هذا الجانب على الصعيد الفلسطيني، فيما ركزت أغلب الدراسات في مرحلة الماجستير على توضيح وبيان القصور في قانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني بحسب طبيعة الدراسة، وهناك بعض الدراسات ناقشت موضوع ضمانات المتَّهم في مرحلة ما قبل المحاكمة، فيما لم يجد الباحث أيَّ دراسة فلسطينية تخص حقوق المتَّهم في القانون الفلسطيني في مرحلة ما بعد المحاكمة، إضافة الى ما قدمته الدراسة من البحث الميداني، إذ اهتمت الدراسة بالجانب الميداني والذي أغفل في كثير من الدراسات السابقة في هذا الجانب، من تناول آراء المتَّهمين والقضاة والمحامين والنيابة العامة في تطبيق ضمانات المتَّهم وحقوقه في مرحلة المحاكمة، وجاءت هذه الآراء بشكل مباشر حول تطبيق ضمانات المحاكمة، وتم سماع الاطراف كافة حول نزاهة المحاكمات، وضمانات حصول المتَّهم على حقوقه المقرة له بحسب القوانين الفلسطينيّة للحصول على محاكمة عادلة، وتوضيح حكم الخروقات إن كانت موجودة في القوانين الفلسطينيّة، حيث إن الدراسات السابقة في أغلبها ركزت على الجانب القانوني بشكل سردي نظري وتاريخي، في حين هذه الدراسة عملت على استقصاء الآراء للمتّهمين

ورجال الشرطة والقضاة، في عمل يسعى إلى توثيق حق المتَّهم في الحصول على الضمانات دون الاعتماد فقط على نص القانون وما يجب فعله، وإنما من خلال ملامسة الواقع ومعرفة كيفية تطبيق القانون والالتزام به في المؤسسة الأمنية الفلسطينيّة المتمثلة بالشرطة، وأيضا بالسلطة القضائية.

### 1.3.4 هيكلية الدراسة

هذه الدراسة تم تقسيمها إلى خمسة فصول:

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ويشمل المقدمة، ومشكلة الدراسة وأهميتها واهدافها والدراسات السابقة ذات العلاقة وخطة الدراسة.
2. الفصل الثاني: مفهوم المحاكمة العادلة وطبيعة وأساس الحق في المحاكمة العادلة في الشَّريعة الإسلاميّة والقانون الوضعي.

المبحث الأول: مفهوم المحاكمة العادلة.

المبحث الثاني: أساس وطبيعة الحق في المحاكمة العادلة.

المبحث الثالث: أهمية حصول المتَّهم على محاكمة عادلة.

3. الفصل الثالث: ضمانات المتَّهم في الحصول على المحاكمة العادلة في النظام الإسلامي والقانون الفلسطيني.

المبحث الأول: ضمانات المتَّهم في الحصول على محاكمة عادلة وفقا للشريعة الإسلاميّة.

المبحث الثاني: ضمانات المتَّهم في الحصول على محاكمة عادلة وفقا للقانون الفلسطيني.

المبحث الثالث: دور الأجهزة ذات العلاقة بتحقيق العدالة خلال المحاكمة.

4. الفصل الرابع: الضوابط التي تسهم في قيام رجال الشرطة والقضاة بضمان حق المتَّهم في الحصول على كل حقوقه.

المبحث الأول: الضوابط الخاصة بذلك في الفقه الإسلامي.

المبحث الثاني: الضوابط الخاصة بذلك في القانون الفلسطيني.

6.الفصل الخامس: النتائج المتعلقة بمدى تطبيق كفاية الضمانات المتوفرة في تحقيق المحاكمة العادلة للمتّهم من وجهة نظر رجال القضاء والشرطة الفلسطينيّة والنيابة العامة والمحامين.

المبحث الأول: النتائج المتعلقة بآراء المتَّهمين في الحصول على المحاكمة العادلة.

المبحث الثاني: النتائج المتعلقة بآراء النيابة العامة ورجال الشرطة في حصول المتَّهم على المحاكمة العادلة.

المبحث الثالث: النتائج المتعلقة بآراء رجال القضاء في حصول المتَّهم على المحاكمة العادلة.

المبحث الرابع: النتائج المتعلقة بآراء المحامين في حصول المتَّهم على المحاكمة العادلة.

5. الفصل السادس: ضعف القانون الجزائي الفلسطيني من وجهة نظر النظام القضائي الفلسطيني.

المبحث الأول: أوجه القصور في القانون الجزائي الفلسطيني.

المبحث الثاني: رؤية النظام القضائي الفلسطيني للتشريعات الجزائية الفلسطينيّة.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA